نافذة المواطن

دار دور

عمار كاظم محمد

أفرزت الأحداث التي تلت عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام البائد في العراق الكثير من المشاكل التي كانت مختبئة تحت السطح في واقع المجتمع العراقي الذي عانى خلال ثلاثة عقود من الحروب والاضطهاد واحكام الديكتاتورية وسياسة الحزب الواحد، تلك المشاكل التي ما انفكت تتراكم حتى صارت واقعا لا يمكن تجاهله في ظل الظروف الحياتية الصعبة التي يعيشها المواطن .

ومن هذه المشاكل ازمة السكن التي تفاقمت في البلاد جراء النمو السكاني وتدهور الاوضاع المعيشية اضافت اليها الاحداث التي تلت عام ٢٠٠٦ وما رافقها من تهجير وتشريد لتجد تلك العوائل نفسها فجأة في العراء دون وجود حتى الخيمة التي تقيها من التشرد والضياع .

ومن ابسط حقوق المواطن في هذا البلد أن يكون له بيت يحميه ووطن يستقر فيه ليتمكن من أن ينشئ عائلته واطفاله ويربيهم تربية صحيحة .فالبيت بالمفهوم العام هو استقرار بمعنى ما والاستقرار يعني أن يتفرغ المواطن لكي يبني ويعمر هذا البلد وبالتأكيد أن توفير السكن الملائم يمثل دائما امنية كل مواطن يريد العيش بسلام واطمئنان اذ كيف يمكننا أن نطلب من المواطن أن يحب هذا الوطن ويستميت في الدفاع عنه وهو لا يملك شبرا واحدا فيه .

ان ما نراه حقا في تلك التجمعات من البيوت الطينية التي تسكنها العوائل الفقيرة والمشردة يمثل ازمة حقيقية يجب علينا أن نشير اليها في واقعنا الحاضر ونعتقد ان اولئك المواطنين لو لم يكونوا مضطرين بسبب الفقر وغلاء الايجارات او بسبب التهجير لما رضوا بالعيش في اماكن كهذي تفتقر الى ابسط الشروط الصحية والحياتية واعتقد ان لدينا مساحات خالية كثيرة في بغداد وحولها يمكن ان تستغل في بناء مجمعات سكنية منظمة يمكن ان تقدم لأولئك المواطنين كي يتمكنوا من العيش فيها وانقاذ اطفالهم من الأمراض والاوبئة واذا كانت مشاريع الاعمار متوقفة في الوقت الحاضر لسبب ما أو آخر فلماذا لا يتم تنظيم تلك التجمعات وتوزيع تلك الأراضي للمواطنين ومساعدتهم في بنائها كي يتغير في الأقل هذا المنظر المؤلم لعوائل تعيش دون خط الفقر بكثير ويمكن لمن يتقدم من المواطنين الذين يسكنون تلك الاماكن ما يثبت عدم امتلاكهم لعقار او ارض في مكان آخر او ان عقاراتهم تم تدميرها او مصادرتها مع عدم قدرتهم على العودة الى ذلك المكان الذي هجروا منه حيث أن اجراء كهذا من شأنه أن يجعل الفرصة متاحة للمحتاجين فقط ويبعد حالات الغش والتلاعب في امتلاك أرض لمن لا يستحق ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تلك الأراضي يجب أن تكون مملوكة للدولة وليست من الاراضي الصالحة للزراعة ، أعتقد أن مساهمة كهذي يمكن أن تسهم في رفع عبء كبير عن كاهل المواطن في توفير سكن ملائم حيث يمكن أن تغدو هذه التجمعات السكنية في ما بعد مدنا صغيرة يمكن ان تضاف اليها الخدمات العامة من مستشفيات ومدارس وخطوط الماء والكهرباء والتبليط بهذي الطريقة يمكننا أن نجعل المواطن يشعر بالامان في بيته وان حقه في هذا الوطن مضمون بوجود مساحة من الارض يعيش عليها ويسكن فيها بكل حرية.

تقرير

اصحاب المداجن العراقية: حقولنا تموت وعوائلنا تجوع

وائل نعمة

لم تكن ازمات الكهرباء والماء والامن احادية التأثير بل انها تضرب كل جوانب الحياة بالشلل وتسبب تراجع الكثير من الاعمال والمهن ، وتربية الدواجن احدى تلك الجوانب التي تأثرت بسوء الاحوال الامنية والخدماتية ، والضرر الذي اصابها قد اصاب الاقتصاد والانتاج المحلي بشكل كامل ،وجعل العراق يتصدر المراكز الاولى بأستيراد الدواجن والبيض واصبح السوق يمتلئ بأنواع واسماء من الدجاج والبيض حتى ذهب البعض ليؤسس مصانع ذبح وتعليب للدجاج خارج العراق ويبيعها في الداخل وكأن العراق اصبح ارض حرام للدواجن!

ويعزو مربو الدجاج الأزمة التي يمرون بها إلى استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج، في ظل تراجع الدعم الحكومي، والسيطرة شبه المطلقة للدجاج وبيض المائدة المستوردين على السوق المحلية.

ابو خالد احد مربي الدواجن يقول : ما أن تنقضي أزمة وتنفرج مصيبة حتى يبدأ غيرها بالظهور، وأكثرها تأثيرا هي تلك المتعلقة بمعيشة العراقيين، وبعد سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي بدأت بشل قطاعاته الاقتصادية وتدميرها اثر الحرب الأخيرة تراجعت معدلات الإنتاج الحيواني، وتعاقبت سلسلة من الأزمات، مثل تفشي مرض إنفلونزا الطيور وشح الوقود والطاقة والمياه والدعم الحكومي، لتجهز هي الأخرى على نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية.

مكتب عقار المرتضى يذكر صاحبه (ستار غازي) بأن ستة مشاريع لتربية الدجاج، معروضة للبيع فقط في مكتبه،وهناك مشاريع أخرى معروضة في مكاتب أخرى. وقال بأن "أصحاب المداجن بدؤوا يبحثون عن مجالات أخرى للعمل بعد أن سدت الأفاق في وجوههم.

الطبيب البيطري طلعت جواد يقول : ان صناعة الدواجن بالعراق مشروع كبير بدأ العمل به في بداية الثمانينيات من القرن الماضي وكان صراعاً كبيراً أثناء المناقشات قبل البدء بالصناعة بين فريق كان مستفيدا من عملية الأستيراد من الخارج وخاصة البرازيل وفريق وطني مخلص لبلده ويعي جيدا أهمية صناعة الدواجن بالبلد وكانت محاججة الفريق الأول ركيكة بأن الدجاجة تكلف الدولة دولاراً أمريكياً واحداً وعليه ليس من الضروري تربيتها في العراق وتربيتها تلوث البيئة، وكان تبرير ضيق الافق بسبب التفكير الشخصي بالسفر و(الكومشين) من الشركات الأجنبية مع كل الأسف، لكن في النهاية كان الفريق الوطني العراقي منتصرا بتبريراته المنطقية و العلمية وأبراز فوائد الصناعة و كافة الفوائد الأخرى التي تتعلق بفرص العمل للعراقيين من أطباء بيطريين ومهندسين زراعيين وباقي الحرف الداخلة في صناعتها من الفلاح المربي الى بقية الحرف الاخرى التي تسهم في هذه المشاريع الوطنية .

المهندس الزراعي عامر غالي، وصف حالة قطاع صناعة الدواجن، بـ "الانهيار التام"، ورأى أن السبب الرئيس هو "الرفع المفاجئ للدعم الحكومي فبعد عام ٢٠٠٣، توقف برنامج وزارة الزراعة، والذي كان يقضي بمنح مربي الدجاج، الأعلاف والصيصان بالأجل، وتسديد أقيامها بعد تسويق المربي لإنتاجه وكان المربي يحصل على الأدوية واللقاحات، بالإضافة إلى المحروقات الخاصة بالتدفئة وتشغيل مولدات الكهرباء بأسعار مدعومة.

وأن رفع الدعم الحكومي دون سابق إنذار، أدى بالنتيجة إلى إصابة هذا القطاع الحيوي بالشلل، بعد إفلاس الكثير من أصحاب المشاريع.

المهندس الزراعي خلدون الشمري يقول: يمكن حل هذه المشكلة من خلال تطوير المواصفات الفنية لقاعات تربية الدواجن و تطوير الاعلاف وفحصها لتكون مناسبة لاحتياجات الطائر وتفادي مشاكل التسمم الفطري واعتماد برامج اللقاحات العلمية لا التقليدية والمبنية على خصوصية العرق المربى والامراض المستوطنة في البلد ، كما يجب الاهتمام بادخال المكننة والالات الحديثة كالمناحل والمعالف واجهزة التبريد والتدفئة، واستعمال برامج صحية واشراف المتخصصين والاستعانة بالخبرات الرصينة والابتعاد عن الاجتهادات العشوائية غير المبنية على اسس علمية. وكل هذا يتطلب الدعم الحكومي الشامل .

ومقارنة مع ماهو موجود في العراق حاليا لايمكننا من الناحية الفنية ان نسميه بصناعة الدواجن وانما بعشوائية التربية لاتتعدى كونها مغامرة لانتاج الدواجن ترتفع فيها نسبة الخسارة اكثر من ٧٠٪ والمعاناة من خسائر فادحة على المستوى الشخصي وعلى مستوى ثروة البلد فعدم وجود قوانين تنظم عملية صناعة الدواجن وفقدان الوعي لدى المربين بالاضافة الى عدم وجود تنظيم لهذه الصناعة جعل منها عبئا على الاقتصاد الوطني بسبب الخسائر الفادحة التي تلحق بها . كما ان عدم وجود نظام التامين او تعويض الخسائر يجعل من المؤسسة الصحية البيطرية عاجزة عن احتواء الامراض الوبائية الخطيرة المستوطنة والطارئة، و افتقار العراق الى الحلقات التكميلية لهذه الصناعة مثل المجازر ومعاملة مخلفات الجزر ومصانع الاعلاف وانتاجها يجعل من مسألة تداول الدواجن حية في الاسواق اونقلها من محافظة الى محافظة لغرض الجزر هي من الاخطاء القاتلة من ناحية السيطرة على الامراض الوبائية.

وبعد كل هذا يمكننا ان نتوقع بقليل من الجهد الى اين نتجه في صناعة الدواجن في العراق وكيف ان هذا الملف يحتاج الى هيكلة واعادة بناء الان وليس غدا وذلك كون الفرصة تاريخية بسبب انخفاض مستوى التربية في عموم البلد للاسباب الاقتصادية والامنية وغيرها، والبدء فورا بوضع خطط وتصورات عن امكانية اعادة هذا النشاط الى الحياة سليما ومستندا الى اسس علمية بحيث يجعل منها رافدا للدخل الوطني والامن الغذائي وبناء قاعدة صحيحة لهذا الاستثمار على المستوى المحلي او الاجنبي.

حقل دواجن

اشارة

الفوضى وهيبة أجهزة الدولة

أيوب السومري

المواطن يتذكر جيدا كيف ان ضوابط وأحكام أمانة العاصمة كانت تحكم الى حد ما، معيشته اليومية من حيث تنظيم مواقع العمل، سواء كان حرفيا ام صناعيا في مختلف مناطق بغداد، وكيف ان الجميع كان ملتزما الى حد ما خشية تعرضهم الى عواقب التجاوزات، التي يمكن ان يقوم بها البعض، من غرامات وإغلاق محال وبعض الاحيان تصل العقوبات الى التوقيف او السجن ربما.. ونقصد طبعا التجاوزات المشمولة باللوائح والتعليمات التي تعنى بالحفاظ على التصميم الاساس لبغداد المدينة، وليس التجاوزات التي كانت تمارسها العناصر الفاسدة ايام النظام المباد بحق المواطنين لابتزازهم واستحصال (المعلوم) منهم. وقد كانت المدينة تحتفظ الى حد ما بمنظر مقبول لمدينة..

اليوم يشهد المواطن العجب العجاب، فلن يمكنك ان تمر في اية محلة بل في اي زقاق من محلات بغداد وأزقتها من دون ان يعترضك مشهد ناشز لورشة ميكانيك او (صالنصات) او نجارة او كراج غسل وتبديل دهن(شارعي) او ورشة حدادة لصنع الأبواب والشبابيك، وورش وبسطات بتسميات واختصاصات ما شاء لها الله من سلطان، حتى بلغ الحال ان معامل ومصانع بأكملها راحت تتوزع المناطق السكنية وتخلف عددا هائلا من الأضرار البيئية والصحية والمعيشية لساكنيها.

والمواطن يعلم تمام العلم حجم المسؤولية العظمى الملقاة على عاتق أمانة بغداد وكادرها، ويفهم ان تلك المسؤولية مركبة ومتشابكة بنحو كبير، ولكن لا يعفي ذلك أمانة بغداد من استخدام سلطاتها الممنوحة لأجهزتها على وفق القانون من متابعة تلك التجاوزات ومعاقبة مرتكبيها تطبيقا للقانون من جهة وإعادة تكريس هيبة الأجهزة الرسمية التي تعد هيبتها من هيبة الدولة. وهي دعوة لكل الأجهزة المعنية للقيام بهذه المهمة الوطنية الملحة من اجل عودة المياه الى مجاريها الطبيعية.

شكاوى

الشرطة الرابعة مشكلة تولد اخرى

المواطن مؤيد صبري من سكنة منطقة الشرطة الرابعة يذكر في رسالته ان الحي من الأحياء العصرية وقد تم قطع الشوارع فيه والأزقة تحسبا من الأعمال المسلحة في حينه بواسطة الكتل الكونكريتية ولكن بعد استتباب الأوضاع شكلت هذه الحواجز عقبة أمام المواطن وسيارات الأمانة لنقل أكوام النفايات والازبال المتراكمة ويطالب بإيجاد منافذ لدخول سيارات الأمانة التي هي من صلاحيات الأجهزة الأمنية في المنطقة.

مدينة الشعب والمستشفى المرتجى

اتصل بنا المواطن علي فاضل القيسي من سكنة مدينة الشعب محلة ٣٣٧ يلفت نظر الجهات المعنية في وزارة الصحة إلى مشكلة باتت تثقل كاهل المواطن فضلا عن كونها تعرضه الى خطر الوفاة، وتتمثل تلك المشكلة في ان مدينة الشعب المتمثلة في احياء عدن والصحة والجزائر والجمعيات والأحياء المجاورة حي سومر والبنوك والبيضاء والتربية وأور والضباط وعدد آخر من الأحياء الحديثة الإنشاء تشكو كلها من عدم توفر مستشفى عام فيها، فقط هناك مستوصفات لا تفي بالغرض، خصوصا في الحالات التي تقتضي رقاد المرضى في المستشفى ولأماد طويلة نسبيا، وليس في تلك الأحياء الكثيفة السكن من مستشفى سوى مستشفى الزهراء الأهلي الباهظ التكاليف حتى في الحالات البسيطة، الأمر الذي يثقل كاهل المواطن سيما وان معظم سكنة تلك المناطق الآهلة من ذوي الدخل المحدود، ويطالب المواطن بإنشاء مستشفى عام خاص بالمدينة يغني السكان عن التكاليف الباهظة للمستشفى الأهلي المذكور، وعن مراجعة المستشفيات البعيدة عن المدينة مثل مستشفى النعمان في الاعظمية او مستشفى الكندي في منطقة النهضة او مستشفى الجوادر في منطقة الثورة.

وزارة الصحة وطلب مواطن

المواطن وليد علي مشكور من سكنة بغداد، رسالته التي بعث بها للصفحة يقول فيها :بأنه سبق وان تعرض لحادث إطلاق ناري من مجموعة إرهابية وتسببت هذه الإصابة بشلل في الأطراف السفلى وقدرت نسبة العجز من اللجنة الطبية ب١٠٠٪ لذلك أضحى مقعدا في البيت لا حول له ولا قوة ما انعكس على حالة العائلة المعيشية التي أصبحت تعاني من ظروف لا يمكن وصفها .ويضيف بالقول ان الأطباء الأخصائيين الذين راجعهم أكدوا له بان الشفاء من ما أصابه يتيسر له في مستشفيات الدول المتطورة وقد باع ما يملك بما في ذلك البيت السكني من اجل السفر والحصول على العلاج اللازم وهو يتمنى على وزارة الصحة التدخل بما يخص تخصصها من اجل تسهيل سفره لاسيما وانه قد راجعها عدة مرات ولكن لم يحصل على ما تمناه منها وهو على ثقة ان صوته من خلال جريدة (المدى) سيصل للمسؤولين الذين يتفهمون ما يعاني مع التقدير.

٠٧٩٠٢٤٦٧٦٤٧موبايل

يشكون من ضعف التيار الكهربائي

يشكو العديد من سكنة قطاع ٦٩ في مدينة الصدر من ضعف التيار الكهربائي الواصل الى دورهم من دون بقية القطاعات ويطالبون دائرة صيانة المدينة بضرورة اصلاح الخلل الموجود من اجل التأمين على استخدام الاجهزة الكهربائية المنزلية التي دائما ما ينتابها العطب نتيجة لضعف التيار المغذي.

بناية مهملة في الكرادة

في منطقة الكرادة هناك بناية متهالكة يثير مرآها الفزع لدى المواطن المار وتعود ملكيتها إلى دائرة البريد.

هذا ما جاء في مقدمة رسالة المواطن زكي يحيى من بغداد والذي أضاف انه وبعض المواطنين يتساءلون لماذا لا تتم الاستفادة منها بدلا من تركها بهذا الخراب لاسيما وان العديد من دوائر الحكومة تشغل بناية مؤجرة من أفراد فهل يعقل ان تترك أملاكها للخراب وتستأجر عقارات الآخرين.

حق الرد

رسالة من وزارة الكهرباء

إلى/ صحيفة المدى الغراء

م/تسديد قوائم الكهرباء

نشرت صحيفتكم الغراء خبرا نقلا عن الوكالات بتاريخ٢٠١٠/١/١٩ بالعدد(١٧٠٢) بعنوان (الكهرباء توقف الجباية المباشرة) ذكرتم فيه أن وزارة الكهرباء دعت المواطنين إلى عدم دفع أجور الجباية إلى الموظف المعني بشكل مباشر موجهة بدفع قوائم الأجور في المكاتب المعنية.

ننفي هذا الخبر جملة وتفصيلا، ونهيب بالمواطنين الكرام بدفع الأجور الى الموظف المعني (قراء المقاييس) أو إلى مكاتب الجباية وهنالك إجراءات قانونية بحق الذين يمتنعون عن دفع أجور القوائم.

مع فائق التقدير

مديرية إعلام
توزيع الرصافة

حديث صورة

بين جدارين

يوسف كاظم
عدسة/ إيناس طارق

تخبرنا الصورة ان هناك ستارة علقت بين جدارين ينضح سطحاهما بالرطوبة والعلامات التي خلفها التاريخ عليهما، وهما واقفان هناك في حي شعبي بغدادي قديم، ويتبادر فورا الى الذهن سؤال: ما الذي تحجبه تلك الستارة؟ سطح الستارة الذي نراه لا يتيح لنا الجزم بثقة انه وجهها، فقد حالت الوانه من فعل الزمن، وتاه على الناظر وجهها وقفاها. والأمر المؤسي الذي أخبرتنا به الزميلة إيناس ان خلف الستارة تلك، تسكن عائلة عراقية أمض الزمان التعيس بها ورماها هنا، بعد ان ضاقت فضاءات رحمة البشر بها من أقارب او معارف او فاعلي خير، حيث تفترش ارض الزقاق وتلتحف السماء أرملة وثلاثة أطفال، يشكلون أفراد عائلة عراقية.. نعم.. عراقية.

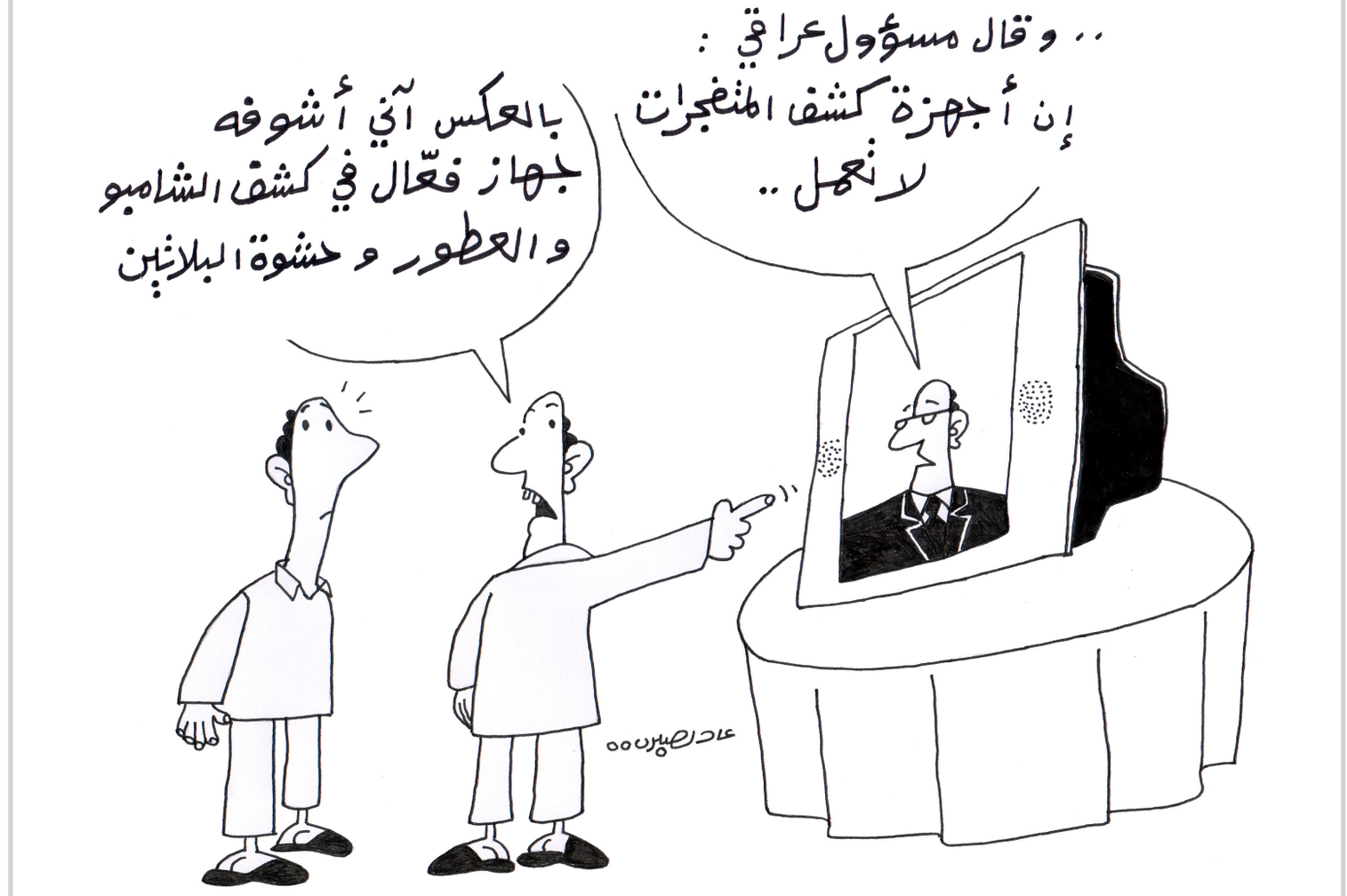

كاريكاتير..... عادل صبري

نستلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني
issues@yahoo.com www.people
او على الهواتف الارضية
٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥
الموبايل
٠٧٩٠٣٤٠٥٠٠٢